

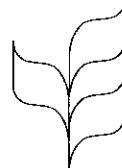


Distr.
GENERAL

UNEP/CBD/COP/7/18
10 November 2003

ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

الاتفاقية المتعلقة
بالتوع البيولوجي



مؤتمر الأطراف في الاتفاقية
المتعلقة بالتوع البيولوجي

الاجتماع السابع
كوالالمبور، 9 - 20 و 27 شباط/فبراير 2004
* البند 20-1 من جدول الأعمال المؤقت *

الموارد والآلية المالية (المادتان 20 و 21)

الموارد المالية الإضافية

منكرة من الأمين التنفيذي

أولاً — مقدمة

1- تقر الاتفاقية المتعلقة بالتوع البيولوجي في ديباجتها بأن هناك حاجة إلى موارد مالية ضخمة لحفظ التوع البيولوجي . وقد وافق الأطراف والحكومات بموجب المادة 20 ، على تقديم مساندة مالية لأنشطة التوع البيولوجي على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية . ثم اعتمد الاجتماع السادس لمؤتمر الأطراف هدف تحقيق انخفاض محسوس بحلول عام 2010 في المعدل الحالي للخسارة في التوع البيولوجي ، مضيفاً إحساساً بالاستعجال لأهمية التنفيذ التام للإلتزامات المتضمنة في المادة 20.

2- أعدت هذه المذكرة لمساعدة مؤتمر الأطراف في استعراض تنفيذ المادة 20 في ضوء المقررات 3/6 و 5/11 و 16/6 ، بالإضافة إلى الخطة الاستراتيجية للاتفاقية . ويقيّم القسم الثاني من المذكرة بإيجاز احتياجات التمويل التي يمكن اشتغالها من الجهود الرامية إلى تحقيق هدف 2010 استناداً إلى الاستراتيجيات وخطط العمل والتقارير الوطنية المتعلقة بالتوع البيولوجي . ويسعى القسم الثالث إلى أن [أخذ في الحسبان المساعدة الدولية، وخصوصاً المساعدة المالية للتوع البيولوجي بالاستناد إلى معلومات أحصائية من منظمة التعاون والتنمية في

UNEP/CBD/COP/7/1/Corr.1. *

المجال الاقتصادي (OECD) ، بالإضافة إلى معلومات أخرى قامت الأمانة بجمعها . ويبحث القسم الرابع الوضع التمويلي للمجالات المواضيعية والقضايا المشتركة بين عدة قطاعات في إطار الاتفاقية . ويتناول القسم الخامس مسألة الجوانب المتعلقة بدور القطاع المصرفي وقطاع الأعمال والتوع البيولوجي بهدف أساسي هو صياغة الأفكار والمقترحات لبدء المبادرة العالمية بشأن دور القطاع المصرفي وقطاع الأعمال في التوع البيولوجي . ويناقش القسم السادس مسألة الدين الخارجي بالتوع البيولوجي . وفي نهاية المذكرة الحالية ، تقدم اقتراحات بمجموعة من التوصيات لكي ينظر فيها مؤتمر الأطراف .

ثانياً — احتياجات التمويل لتحقيق هدف 2010

-3 في المقرر 26 ، اعتمد مؤتمر الأطراف هدفاً يقضي " بتحقيق تخفيض محسوس في المعدل الحالي للخسارة في التوع البيولوجي على كل من الصعيد العالمي والإقليمي والوطني ، وذلك كإسهام في التخفيف من وطأة الفقر وصون جميع أشكال الحياة على الأرض " . ولدى تأييدها لهذا الهدف العالمي ، أعلنت القمة العالمية بشأن التنمية المستدامة ، المنعقدة في جوهانسبرغ ، جنوب أفريقيا من 26 أغسطس إلى 4 سبتمبر 2002 " أن تتفيداً أشد فعالية وتناسكاً لأهداف الاتفاقية الثلاثة سيقتضي تقديم موارد مالية وتقنية جديدة وإضافية للبلدان النامية ... ". وبالنسبة لأوروبا وحدها ، أشارت تقديرات المركز الأوروبي لحفظ الطبيعة (ECNC) أن مبلغاً إضافياً وقدره 7.5 بليون يورو سيكون لازماً لتحقيق هدف 2010. ومن شأن تخصيص هدف تمويلي رمزي قدره 0.01 في المائة من إجمالي الناتج المحلي كمساعدة إئمانية رسمية للتوع البيولوجي سيعزز كثيراً من التدفقات المالية الحالية المتعلقة بالتوع البيولوجي للبلدان النامية وبلدان الاقتصادات الانتقالية . ويسعى هذا القسم إلى تقييم احتياجات التمويل التي يمكن اشتغالها من الجهود اللازمة لتحقيق هدف 2010 استناداً إلى الأهداف الاستراتيجية المحددة في الخطة الاستراتيجية للاتفاقية بالإضافة إلى الاستراتيجيات وخطط العمل الوطنية المتعلقة بالتوع البيولوجي .

ألف — تحسين القدرة على تنفيذ الاتفاقية (الغاية 2)

-4 تشمل الغاية 2 للخطة الاستراتيجية للاتفاقية على خمسة أهداف استراتيجية تعالج القدرة الوفائية لجميع الأطراف ، والموارد الكافية أو الزائدة للأطراف من البلدان النامية والأطراف ذات الاقتصادات الانتقالية ، والتعاون التقني والعلمي . الواقع أن كل هذه المجالات تتطلب على آثار تمويلية محسوسة . ولكي تتوافر لجميع الأطراف قدرة مالية وافية لتنفيذ التدابير ذات الأولوية في الاستراتيجيات وخطط العمل الوطنية للتوع البيولوجي ، ولتنفيذ بروتوكول قرطاجنة بشأن السلامة الأحيائية ، فإن السياسات المالية والنقدية الوطنية يجب أن تبحث بعمق ، وأن يعاد توجيهها لكي تصبح ودودة للتوع البيولوجي . أما بخصوص الإيرادات الضريبية ، فقد حث مؤتمر الأطراف ، في المقرر 11/5 ، حث الأطراف بالفعل على " النظر في منح إعفاءات ضريبية في النظم الضريبية الوطنية للهيئات المتعلقة بالتوع البيولوجي " وربما أمكن النظر أيضاً في إدماج التوع البيولوجي في البنود المتعلقة بالإيرادات غير الضريبية . ففي المقرر 16/6 ، دعا مؤتمر الأطراف والحكومات أن " تعيد النظر في الميزانيات الوطنية والسياسات النقدية ، بما في ذلك مدى فاعلية المساعدة الإنمائية الرسمية المخصصة للتوع البيولوجي " ، وأن " تشارك من خلال آلية غرفة تبادل المعلومات خبراتها عن إعداد وتنفيذ التدابير المالية

لمساندة الاستراتيجيات وخطط العمل الوطنية للتنوع البيولوجي ، مثل الصناديق الاستثمارية للتنوع البيولوجي وتشجيع دور القطاع الخاص في مساندة التنوع البيولوجي " .

5- **الموارد الكافية للبلدان النامية الأطراف والأطراف ذات الاقتصادات الانتقالية لتنفيذ الاتفاقية** وبروتوكولها . لقد اعترفت البلدان النامية الأطراف والأطراف ذات الاقتصادات الانتقالية ، من خلال الاستراتيجيات وخطط العمل الوطنية للتنوع البيولوجي ، اعترفت بأهمية وجود موارد مالية كافية ، وخصوصاً المساعدة المالية الخارجية ، في تفاصيل الاتفاقية ، وقدمنا في خطط عملها قائمة بالمشروعات الرامية إلى تحقيق الأهداف الاستراتيجية لخطط التنوع البيولوجي الوطنية ، وإرشاد المساعدة المالية الخارجية . واقتصر عدد كبير من البلدان النامية الأطراف والأطراف ذات الاقتصادات الانتقالية إنشاء صناديق استثمارية للتنوع البيولوجي لاجتذاب موارد خارجية . غير أن الكثير من المشروعات المخطط لها لم تلق اهتماماً من المانحين ، ولم تتبلور فكرة إنشاء صناديق استثمارية للتنوع البيولوجي في عدد معين من البلدان النامية الأطراف والأطراف ذات الاقتصادات الانتقالية .

6- **التعاون التقني والعلمي** . تركزت الجهود في هذا الخصوص إلى حد كبير في تبادل المعلومات وإمكانية الوصول إليها من خلال إنشاء وتسهيل آلية وطنية لتبادل المعلومات . وقد ثلثت معظم البلدان النامية الأطراف والأطراف ذات الاقتصادات الانتقالية تمويلاً من مرفق البيئة العالمية ومن مانحين آخرين لمساندة أنشطتها بقصد آلية تبادل المعلومات ، واستطاع جزء منها إنشاء وتشغيل موقع وطني عام على شبكة الإنترنت (website) للاتفاقية . ويحتوى الموقع الوطني في العادة على معلومات بخصوص الاتفاقية ، والإسهام نحو تفاصيل الاتفاقية ، ومعلومات التنوع البيولوجي الوطنية ، ووصلات إلى مواقع أخرى . ومع ذلك ، فإن المعلومات المتاحة على معظم الموقع الوطني لم تحدث إلا في النادر ، ولم يتطرق القسم (أو الأقسام) المعنى بالتعاون في معظم الحالات .

باء — الاستراتيجيات وخطط العمل الوطنية في مجال التنوع البيولوجي والإدماج القطاعي (الغاية 3)

7- تشتمل الغاية 3 في الخطة الاستراتيجية للاتفاقية على أربعة أهداف استراتيجية بخصوص تنفيذ الاستراتيجيات وخطط العمل الوطنية في مجال التنوع البيولوجي بالإضافة إلى الإدماج القطاعي ومتعدد القطاعات . وقد انتهت معظم البلدان الآن من إعداد استراتيجيات و/أو خطط عمل وطنية للتنوع البيولوجي أو أنها تقوم بإعدادها : وكان عدد ضئيل من البلدان قد فعل ذلك في أوائل التسعينات ، أو حتى قبل ذلك ، ومعظمها فعل ذلك في النصف الثاني من التسعينات . والبلدان الوحيدة التي ليس معلوماً أنها أعدت استراتيجية و/أو خطة عمل وطنية للتنوع البيولوجي هي البلدان النامية التي صدقت على الاتفاقية بعد عام 2000 وبعض البلدان المتقدمة الأطراف . كما أن عدد قليلاً من البلدان انتهى من إعداد وثائق تخطيط مماثلة مثل الخطط البيئية الوطنية ... إلخ . وقد اتبعت معظم الاستراتيجيات وخطط العمل الوطنية للتنوع البيولوجي الوثيقة بعنوان التخطيط الوطني في مجال التنوع البيولوجي : " مبادئ توجيهية قائمة على أساس الخبرات الأولية للبلدان " ، المشار إليها في المقرر 17/2 . غير أن بعض البلدان شدد على مواد الاتفاقية ، وركز آخرون بدرجة أكبر على أنظمة إيكولوجية محددة .

- 8- تختلف الاستراتيجيات وخطط العمل الوطنية الحالية في مجال التنوع البيولوجي في آفاقها الزمنية . فبعض الاستراتيجيات وخطط العمل الوطنية للتنوع البيولوجي تتشي إطاراً استراتيجياً طويلاً الأجل وبرنامج عمل مدته من خمس سنوات إلى عشر سنوات . وثمة عدد من الاستراتيجيات وخطط العمل الوطنية للتنوع البيولوجي التي لا تعطي أي بعد زمني . كما أن العديد من الأطراف لم يعد سوى استراتيجيات للتنوع البيولوجي أو خطط عمل فقط . ولا يحتوى إلا عدداً قليلاً من استراتيجيات وخطط العمل للتنوع البيولوجي على تصور لتحقيق أهدافها الاستراتيجية بحلول عام 2010 ، ولكن أي منها لا يهدف إلى أن يحقق بحلول عام 2010 تخفيفاً محسوساً في المعدل الجارى لخسارة التنوع البيولوجي على الصعيد العالمي والإقليمي والوطني .

- 9- تتفيد استراتيجيات وخطط العمل الوطنية في مجال التنوع البيولوجي . نظراً للوضع الخاص بإعداد استراتيجيات وخطط العمل للتنوع البيولوجي ، فربما لم يبدأ إلا نصف عدد الأطراف في تنفيذ استراتيجياتها وخطط عملها المعدة ، وما زال البعض الآخر يحتاج إلى الانتهاء من عمليات التخطيط الوطنية . غير أن الكثير من البلدان النامية والأطراف والأطراف ذات الاقتصادات الانتقالية اضطلعت بمشاريع ، وخصوصاً مشاريع ممولة من مرافق البيئة العالمية ، مرتبطة بوضوح بأولويات وطنية محددة لاستراتيجياتها وخطط عملها الوطنية . وقدم برنامج مساندة التخطيط في مجال التنوع البيولوجي الدعم لإعداد استراتيجيات وخطط عمل وطنية للتنوع البيولوجي ، ولكن ليست هناك عملية مخصصة لمساندة ورصد واستعراض تنفيذ استراتيجيات وخطط العمل الوطنية في مجال التنوع البيولوجي .

- 10- الإدماج القطاعي والمتعدد القطاعات . من بين الاستراتيجيات وخطط العمل الوطنية من العالم النامي البالغ عددها 75 ، لا يذكر سوى 27 منها أي تدابير لإدماج شواغل التنوع البيولوجي في قطاعات مختلفة ، مثل الزراعة والحراجة ومصائد الأسماك وتربية الأسماك ، والطاقة والصناعة ، والتكنولوجيا الأحيائية ، والدفاع ، والصحة ، والصيد ، والتعدين ، والتخطيط الإقليمي ، والتحول الحضري ، والنقل ، والسياحة ، والترفيه ، وتنمية الموارد المائية وإدارتها . وحتى ضمن الاستراتيجيات وخطط العمل الوطنية البالغ عددها 27 ، لا يوجد أي نمط نظامي لكيفية إدماج شواغل التنوع البيولوجي الوطنية في الخطط والبرامج والسياسات القطاعية والمتحدة القطاعات ذات الصلة . فمعظمها يركز جهوده على الزراعة والحراجة ومصائد الأسماك والسياحة ، والآخرون أكثر اهتماماً بالجوانب السلبية للصناعات والأنشطة البشرية الأخرى .

**(ج) — تحقيق تفهم أفضل لأهمية التنوع البيولوجي والاتفاقية ، مما يؤدي إلى
مشاركة أوسع نطاقاً في التنفيذ بين صفوف المجتمع (الغاية 4)**

- 11- تكون الغاية 4 في الخطة الاستراتيجية للاتفاقية من أربعة أهداف استراتيجية تغطي استراتيجية الاتصال والتنفيذ وتوعية الجمهور ، والمشاركة الفعلية للمجتمعات الأصلية والمحلية ، والشراكة مع الجهات الفاعلة الرئيسية وأصحاب المصلحة ، بما في ذلك القطاع الخاص . فمعظم الاستراتيجيات وخطط العمل الوطنية المتاحة للتنوع البيولوجي تحتوى على تدابير لتشجيع التنفيذ وتوعية الجمهور ، وبذلك فقد وضعت أساساً ضرورياً لمزيد من الأعمال . والكثير من استراتيجيات التنوع البيولوجي الوطنية تقر بأهمية إشراك ومشاركة أصحاب المصلحة المعنين ، وخصوصاً المجتمعات الأصلية والمحلية والقطاع الخاص ، ولكن قليلاً من خطط العمل فقط يحتوى

على تدابير أو مشاريع ملموسة لتحقيق هذه الأهداف الاستراتيجية بفعالية . ولا شك أن المبادرة العالمية بشأن دور القطاع المصرفي وقطاع الأعمال في التنوع البيولوجي ، التي يرد وصفها في القسم الخامس أدناه ، ستسهم في تعزيز دور قطاع الأعمال في أنشطة التنوع البيولوجي .

ثالثاً — المساعدة الدولية للتنوع البيولوجي

12- تأتي المساعدة المالية الدولية للتنوع البيولوجي من المساعدة الإنمائية الرسمية وتدفقات الموارد الخاصة معاً . وقد بادر البنك الدولي ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي بنشر معلومات إحصائية بخصوص تدفقات المعونات ، وشرع الكثير من المانحين ووكالاتهم في إتاحة معلومات التمويلية المتعلقة بالتنوع البيولوجي على موقع مؤسساتهم على شبكة الإنترنت . واستمرت نشرة المعلومات الفاعلية عن التمويل للتنوع البيولوجي في جمع المعلومات عن المشاريع المملوكة المتعلقة بالتنوع البيولوجي وعرضها على الموقع الخاص بالإتفاقية . ويحاول القسم الحالي تقديم عرض عام لحالة التمويل الدولي للتنوع البيولوجي في الإطار العريض للتمويل من أجل التنمية .

ألف — الاتجاه العام للمساعدة الدولية

13- بيانات البنك الدولي بشأن الدفوعات . إشارت مجلة البنك الدولي بعنوان : تمويل التنمية في العالم لعام 2003 : السعي إلى تحقيق الاستقرار في التمويل الإنمائي ، أشارت إلى أن صافي المدفوعات من المصادر الرسمية (بما فيها المنح) هبط إلى ما يقدر بـ 46 بليون دولار أمريكي في 2002 . بعد أن كان 57 بليون دولار أمريكي في عام 2001 . وطبقاً للمجلة ، فإن مجموع صافي الدين الخاص وحقوق الملكية وصافي التدفقات الرسمية كان 192 بليون دولار ، أو 3.2 في المائة من إجمالي الناتج المحلي الرسمي للبلدان النامية في 2002 ، مما يشكل هبوطاً من 210 بليون دولار أمريكي في عام 2001 (3.6 في المائة من إجمالي الناتج المحلي) و 215 بليون دولار أمريكي في عام 2000 (3.7 في المائة من إجمالي الناتج المحلي) ، وهو ما يقل بكثير عن الذروة التي تحققت في عام 1997 عندما وصل الرقم إلى 325 بليون دولار أمريكي (5.5 في المائة من إجمالي الناتج المحلي) . وحدث الهبوط أساساً منذ عام 1997 في صافي رؤوس الأموال من القطاع الخاص ، وخصوصاً في عنصر الدين (من البنوك والسنادات معاً) ، وأصبحت البلدان النامية في مجموعها مصدرة صافية لرؤوس الأموال إلى العالم .

14- بيانات منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي بشأن الارتباطات المالية . في 22 أبريل 2003 أعلنت لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي أن بلدانها الأعضاء زادت مساعدتها الإنمائية الرسمية إلى البلدان النامية بنسبة 4.9 في المائة بالقيمة الحقيقة ، أي معأخذ التضخم في الحساب ، وذلك من عام 2001 إلى عام 2002 . فقد بلغت المساعدة الإنمائية الرسمية 57 بليون دولار أمريكي ، أن ما يعادل 0.23 في المائة من إجمالي ناتجها القومي المجمع . وأفاد 12 من 22 بلداً عضواً في لجنة المساعدة الإنمائية حدوث زيادة بالقيمة الحقيقة في المساعدة الإنمائية الرسمية ، وكانت هذه الزيادة في حالة تسعة أعضاء أكثر من 10 في المائة .

-15 اتفاق مونتيري . تعهدت البلدان المانحة بزيادة مساعدتها الإنمائية الرسمية للبلدان النامية في المؤتمر الدولي للتمويل من أجل التنمية ، الذي عقد في مونتيري بالمكسيك في مارس 2002 . وطبقاً لتقديرات منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي والبنك الدولي ، فإن الوفاء بهذه الوعود سيزيد المساعدة الإنمائية الرسمية بالقيمة الحقيقة بنسبة 31 في المائة (حوالي 16 بليون دولار أمريكي) وسيزيد من نسبة المساعدة الإنمائية الرسمية إلى إجمالي الدخل القومي بنسبة 0.26 بحلول عام 2006 - ومع ذلك فإن هذه النسبة ستكون أقل من نسبة 0.33 في المائة التي تحقق باستمرار حتى عام 1992 ، وأقل كثيراً من هدف المساعدة الإنمائية الرسمية المقرر من الأمم المتحدة ومقداره 0.7 في المائة من إجمالي الناتج القومي .

-16 موارد المنح الخاصة الدولية . طبقاً لمجلة تمويل التنمية في العالم لعام 2003 ، ارتفعت المنح من المنظمات غير الحكومية من مبلغ يزيد على 6 بلايين دولار أمريكي في عام 1995 إلى حوالي 10 بلايين دولار أمريكي في عام 2001 . وهو مبلغ يعادل ما يزيد عن سدس حجم المعونة الرسمية . وجاء أكثر من نصف إجمالي المنح من منظمات غير حكومية في الولايات المتحدة ، حيث مثلت هذه المساهمات ربع حجم تدفقات المعونات الميسرة من الولايات المتحدة . وتعتمد معظم المنظمات الدولية والإقليمية لحفظ الطبيعة ، حتى أكبر المنظمات الدولية غير الحكومية ، على المساهمات المالية من المصادر الخاصة .

باء — المساعدة للتنوع البيولوجي

-17 بلغت الأموال الموجهة لأنشطة التنوع البيولوجي من مختلف المصادر ، بلغت في مجموعها حوالي بليوني دولار أمريكي في 2002 ، ولكن جزءاً منها فقط خصص لمشاريع التنوع البيولوجي البحث ، وكان جزءاً أصغر استجابة لمناشدات من مؤتمر الأطراف . ويعني ذلك أن ما يزيد على 97 في المائة من المساعدة الإنمائية الرسمية يساهم بشكل مباشر أو غير مباشر في تنفيذ الاتفاقية . وقد أشار تحليل 5438 مشروعاً من المشاريع المتعلقة بالتنوع البيولوجي ، والتي خضعت لدراسة خاصة إجرتها منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ، وأشار إلى أن 16.5 في المائة منها كان من مشاريع التنوع البيولوجي البحث حسب التقارير المقدمة . وأظهر تحليل آخر لـ 1489 من مشاريع التنوع البيولوجي المدرجة في قاعدة بيانات نظام إحصاءات الائتمان التابع لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (OECD/CRS) أن 60 في المائة منها يمكن تعريفها بأنها تتشابه مع مجالات مواضيعية أو قضايا تشمل عدة قطاعات في الاتفاقية .

-18 مرفق البيئة العالمية . في عام 2002/2003 ، اعتمد مجلس مرفق البيئة العالمية ثلاثة برامج عمل تحتوى على 32 مشروعأً في المجال الرئيسي للتنوع البيولوجي و 17 مشروعأً تحتوى على مكونات مهمة متعلقة بالتنوع البيولوجي . وبلغ تمويل مشاريع التنوع البيولوجي وحدها 143 مليون دولار أمريكي من تخصصيات مرفق البيئة العالمية ، و 307 مليون دولار أمريكي من التمويل المشترك ، وتلقت المشاريع التي كانت بها مكونات تنوع بيولوجي مهمة 108 ملايين دولار أمريكي من مرفق البيئة العالمية و 355 مليون دولار أمريكي من خلال التمويل المشترك . ووافق المسؤول التنفيذي الرئيسي لمرفق البيئة العالمية على 29 من مشاريع التنوع البيولوجي متوسطة الحجم بـ 26 مليون دولار أمريكي من مرفق البيئة العالمية و 67 مليون دولار أمريكي من خلال التمويل المشترك ، بالإضافة إلى 30 مشروعأً لأنشطة تمهيدية في مجال التنوع البيولوجي و 27 مشروعأً

تمكيناً في مجالات رئيسية متعددة بميزانية كلية قدرها 7.6 مليون دولار أمريكي . وكانت تخصيصات مرفق البيئة العالمية الموجهة إلى التنوع البيولوجي في السنة الماضية تتراوح بين 177 مليون دولار أمريكي و 285 مليون دولار أمريكي بينما تتراوح التمويل المشترك بين 324 مليون دولار أمريكي و 729 مليون دولار أمريكي.

19 - **البنك الدولي** . تتكون حافظة ممشروعات البنك الدولي في مجال التنوع البيولوجي من مشاريع مستقلة للتنوع البيولوجي بالإضافة إلى مشاريع قطاعية ذات علاقة بالتنوع البيولوجي والتي تصف صراحة وتتضمن أنشطة تتعلق بالتنوع البيولوجي وتتولى من البنك الدولي للإنشاء والتعمير ، والمؤسسة الدولية للتنمية ، والصندوق الإستثماري للبرنامج الإرشادي لحفظ الغابات المطيرة البرازيلية ، ومرفق البيئة العالمية . وطبقاً للمعلومات المنشورة على موقع البنك الدولي ، فإن مجموع تمويل البنك الدولي للإنشاء والتعمير لمشاريع التنوع البيولوجي بين عامي 1988 و 2002 تجاوز الbillions دولار أمريكي ، قدم منها حوالي 300 مليون دولار أمريكي في عام 2002 . وحده ، وكان مجموع تمويل المؤسسة الدولية للتنمية لمشاريع التنوع البيولوجي حوالي 800 مليون دولار في نفس الفترة، منها حوالي 50 مليون دولار أمريكي في عام 2002 . وقد بلغت ذورة التمويل لبرنامج حفظ الغابات المطيرة البرازيلية في عام 1955 ، عندما وصل حجم التمويل إلى زهاء 150 مليون دولار أمريكي. وبذل البنك الدولي أيضاً جهوداً قوية لحفز التمويل المشترك والتنسيق بين المانحين .

20 - تعرضت حافظة تمويل التنوع البيولوجي للبنك الدولي مع مرور الوقت اعتماداً على توافر عدد قليل من المشاريع الضخمة في قطاعات مثل الإرشاد الزراعي /والتصحيح/ والبحوث / والتنمية الريفية ، وبرامج العمل المجتمعية ، وبرامج التصحيح البيئي /والمؤسسات البيئية ، ومصائد الأسماك وتربيه الأسماك ، والحراجة ، والرى والصرف ، وإدارة الموارد الطبيعية ، وبرامج التصحيح في قطاعي النفط والغاز ، والصناعة ، والنقل ، بما في ذلك الموانئ والمجاري المائية والنفل البحري ، والطرق الريفية ، والتنمية الحضرية /البيئة /الإدارة ، والمياه ، والإصلاح والوقاية من الفيضانات ، ومكافحة التلوث / إدارة النفايات . ويبين ذلك أن التنوع البيولوجي بدأ يجد طريقه بصفة متكررة في المشاريع التي لا تركز بالضرورة على البيئة ، ولكن يبدو من المستحب إجراء تحليل تاريخي جدي أو تحليلاً مقارن بخصوص الأداء الكلي للبنك الدولي في مجال التنوع البيولوجي .

21 - **بنوك التنمية الإقليمية** . على النقيض من الوضع في أوائل التسعينات ، عندما كان البنك الدولي أكبر مصدر للتمويل المتعدد الأطراف للبلدان النامية ، فإن بنوك التنمية الإقليمية الرئيسية (البنك الإفريقي للتنمية ، والبنك الآسيوي للتنمية ، والبنك الأوروبي للإنشاء والأعمار ، وبنك التنمية للأمريكتين) تقدم معاً الآن حوالي نفس حجم الموارد مثل البنك الدولي . وتبلغ الحافظة الإجمالية لمشاريع المتعلقة بالتنوع البيولوجي لكل من البنك الآسيوي للتنمية وبنك التنمية للأمريكتين ما يزيد على Billions دولار أمريكي ، ولكن التنوع البيولوجي لا يظهر في مقدمة حافظة المشاريع للبنك الأوروبي للإنشاء والإعمار والبنك الأفريقي للتنمية . وتشير التقديرات إلى أن البنك الآسيوي للتنمية يقدم حوالي 250 مليون دولار أمريكي لمشاريع المتعلقة بالتنوع البيولوجي في مجالات تنمية وإدارة الموارد المائية ، والرى ، ومكافحة الفيضانات ، وإدارة الموارد الطبيعية ، والحراجة ، بينما يقدم بنك التنمية للأمريكتين ما يقرب من 500 مليون دولار لمشاريع المتعلقة بالتنوع البيولوجي ، وذلك أساساً في قطاع السياحة وأيضاً في مجالات الزراعة ، وإدارة الموارد الطبيعية ، والتنمية المستدامة والبرامج الاجتماعية .

- 22 المساعدة الثانية . طبقاً لعدد 2002 من الوثيقة بعنوان : "أنشطة المعونة الموجهة لخدمة أهداف اتفاقيات ريو 1992-2000" الصادرة عن منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ، أبلغت 19 دولة مانحة أعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي /لجنة المساعدة الإنمائية عن ما مجموعه 5439 نشاطاً فردياً من أنشطة المعونة المتعلقة بالتنوع البيولوجي بقيمة إجمالية مقدارها 3 بلايين دولار أمريكي تقريباً خلال فترة السنوات الثلاث ، وشكلت المعونات المتعلقة بالتنوع البيولوجي ما نسبته 2.7 في المائة من مجموع المساعدة الإنمائية الرسمية الثانية في المتوسط ، وكانت مساهمة أحد المانحين 12 في المائة . وشكل خمس دول مانحة 75 في المائة من قيمة المعونة الكلية المتعلقة بالتنوع البيولوجي . وقامت دولتان مانحتان بزيادة أنشطتها المتعلقة بالتنوع البيولوجي على نحو مستمر ، بينما انخفضت المعونة المتعلقة بالتنوع البيولوجي التي ارتبطت بها في ثلاثة دول مانحة أخرى ، ولم تظهر أي علامة على عودة هذه المعونات إلى حالة الانتعاش .
- 23 التقسيم القطاعي لأنشطة المعونة الثانية المتعلقة بالتنوع البيولوجي . كان أكثر من 90 في المائة من مجموع المعونة الثانية المتعلقة بالتنوع البيولوجي في القطاعات التالية : إمدادات المياه (22 في المائة) الزراعة (12 في المائة) الحراجة (15 في المائة) صيد الأسماك (5 في المائة) حماية البيئة العامة (1/3) التنمية الريفية (3 في المائة) . وشكلت المعونة المتعلقة بالتنوع البيولوجي نسبة مهمة من أنشطة المعونة في مجالات الحراجة (65 في المائة) حماية البيئة العالمية (32 في المائة) صيد الأسماك (25 في المائة) إمدادات المياه (9 في المائة) والزراعة (7 في المائة) . وبالنسبة لعدد أنشطة المعونة ، شكلت حماية البيئة العامة ما يقرب من نصف مجموع الأنشطة المبلغ عنها ، والحراجة والزراعة معاً شكلاً أكثر من ثلث العدد الإجمالي . وكان متوسط حجم المشروع المتعلق بالتنوع البيولوجي ما يزيد على مليون دولار أمريكي في إمدادات المياه والتنمية الريفية ، و 0.56 مليون دولار أمريكي في صيد الأسماك . وكان حجم المشروع للأنشطة المرتبطة بالتنوع البيولوجي في القطاعات الأخرى أقل كثيراً من نصف مليون دولار .
- 24 منظومة الأمم المتحدة . أن المعلومات الخاصة بالمساندة المالية للتنوع البيولوجي من منظومة الأمم المتحدة متداولة ، ويبدو أن الحجم الكلي للتمويل متواضع نسبياً ويركز على بناء القدرات والتعاون التقني . وقد شارك بنشاط في مساندة تنفيذ الاتفاقيات كل من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة ، ومنظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة ، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة ، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية ، والمنظمة الدولية للأحشاب الاستوائية ، وغيرها من المنظمات .
- 25 المصادر الدولية الخاصة . هناك عدد كبير من المؤسسات التي تقدم المنح والشركات متعددة الجنسيات التي تقدم المساندة المالية للتنوع البيولوجي ، ولكن حجم التمويل ضئيل نسبياً غالباً ما يكون مرتبطاً بشكل وثيق بالموقع والقضايا . ففي السنوات الخمس الأولى حتى عام 2002 ، قدم برنامج التنوع البيولوجي لمؤسسة الأمم المتحدة 32 مليون دولار لـ 20 مشروعًا من مشاريع التراث العالمي بهدف تعزيز حفظ موقع التراث العالمي الطبيعية ، وللتشجيع على تبني أفضل الممارسات المستفادة من هذه المبادرات . وقامت أيضاً بحفظ مبادرة رئيسية تهدف إلى وقف تردى الشعب المرجانية ، ويطلق عليها اسم شبكة العمل الدولي للشعب المرجانية (ICRAN) . وأعطى برنامج الحفظ التابع لشركة بريتيش بتروليوم (BP) أكثر من 200 منحة لأنشطة التنوع البيولوجي في

أكثر من 60 بلداً . ففي عام 2003 وحده ، بلغت المنح من برنامج الحفظ التابع لهذه الشركة ما يزيد على 500 مليون دولار أمريكي .

رابعاً — المساعدة المالية لبرنامج عمل الاتفاقية

26- تناول الكثير من المقررات التي اعتمدها مؤتمر الأطراف قضايا التمويل . ولدى تطوير اتجاهات جديدة لتنفيذ مختلف جوانب الاتفاقية ، يطلب عادة مؤتمر الأطراف من الأمانة ومن الأطراف القيام بمهام معينة للمتابعة ، ويدعو مؤسسات التمويل والوكالات الإنمائية إلى أن تقدم مساندة مالية مقابلة . ففي المقرر 16/6 ، طلب مؤتمر الأطراف إلى الأمين التنفيذي أن يحدد الفجوات في الأنشطة وأن يحدد الأنشطة الضرورية والتمويل الضروري . ويركز هذا القسم على القضايا التي طلب مؤتمر الأطراف مساندة مالية لها ، ويسعى إلى تقديم معلومات حول كيفية تنظيم المساندة المالية ورصدها استجابة لطلبات التمويل المختلفة .

27- وزعت التخصصيات المالية للتنوع البيولوجي بشكل غير متسو عبر المجالات المواضيعية والقضايا التي تشمل عدة قطاعات في الاتفاقية . ومن حيث حجم التمويل وكذلك أعداد المشاريع، جاء التنوع البيولوجي للغابات والمناطق البحرية والساحلية قبل المياه الداخلية والتنوع البيولوجي الزراعي . وحظي التنوع البيولوجي في الأراضي الجافة وشبه الرطبة والجبلية باهتمام أقل من ذلك بكثير من المانحين . فقد سيطر الاستثمار المباشر في مجالات الحفظ والاستخدام المستدام على حافظة المعونة الموجهة للتنوع البيولوجي لدى جميع المانحين ، ولم يذهب سوى نسبة ضئيلة من تخصصيات التنوع البيولوجي لقضايا أخرى تشمل عدة قطاعات ، مثل تخطيط التنوع البيولوجي ، والتدابير الحافظة ، والتحديد والرصد ، والتدريب والبحوث ، بالإضافة إلى تنفيذ الجمهور وتوعيته . وهناك قضايا أخرى ، مثل الحفظ خارج الموقع ، وتقدير الواقع ، والشؤون المتعلقة بالموارد الجينية ، وتبادل المعلومات ، والتعاون التقني والعلمي والسلامة الأحيائية ، والتي لم تظهر بجلاء في السياسات التمويلية للمانحين أو حافظة مشاريعهم . وبالنسبة لمعظم المجالات المواضيعية ، أقامت المنظمات الشركية بالفعل برامج للتعاون التقني لتقديم المساندة التقنية ، وجمع معلومات التمويل وتسهيل إعداد المشاريع . وقد نبعـت معظم القضـايا المشتركة بين عدة قطاعات وآليات التنفيذ من الاتفاقية ، ولذلك فإن المساندة المالية المناسبة تعتمـد إلى حد كبير على التطوير الشامل والتطور داخل عملية الاتفاقية ، وسوف يعتمد رصد هذه المساندة على مدى توافر المعلومات لدى أمانة الاتفاقية من المانحين ووكالاتهم .

الف — المجالات المواضيعية

28- التنوع البيولوجي الزراعي . في المقررات 11/3 و 6/4 و 7/5 و 5/6 ، ناشد مؤتمر الأطراف الوكالات التمويلية أن تقم المساندة لتنفيذ أنشطة برنامج العمل بشأن التنوع البيولوجي الزراعي ، ولتنفيذ خطة العمل للمبادرة الدولية لحفظ اللقاحات والاستعمال المستدام لها ، وللاشتراك في العملية التحضيرية للتقرير الأول بشأن حالة الموارد العالمية الجينية الحيوانية ، وتنفيذ تدابير المتابعة . ويقوم المانعون الثانيون على نحو متزايد بإدماج التنوع البيولوجي الزراعي في برامجهم لإدارة الموارد الزراعية والطبيعية . ويوجد لدى مرفق البيئة العالمية برنامج تشغيلي منفصل بشأن التنوع البيولوجي الزراعي . كما أن منظمة الأغذية والزراعة ، والصندوق

الدولي للتنمية الزراعية ، والمعهد الدولي لموارد الجينات النباتية ، والمعهد الدولي لبحوث الماشية ، وغيره من مراكز البحوث الزراعية الدولية التابعة للمجموعة الاستشارية بشأن البحوث الزراعية الدولية (CGIAR) ، كلها لديها برامج أو مشاريع للتعاون التقني التي تساند أيضاً أهداف الاتفاقية . وبصورة عامة ، تظهر المشاريع المتعلقة بالتنوع البيولوجي بدرجة أقل أهمية في الزراعة عنها في الحراجة وصيد الأسماك . وثمة مجال كبير لزيادة إدماج التنوع البيولوجي في القطاع الزراعي . وفي هذا الخصوص ، دعا مؤتمر الأطراف ، في القرار 5/6 ، إلى إجراء استعراض لتمويل تنفيذ برنامج العمل بشأن التنوع البيولوجي الزراعي في سياق المقرر 5/5.

29- **التنوع البيولوجي للغابات** . في المقررين 7/6 و 22/6 ، حث مؤتمر الأطراف المانحين على الإسهام من خلال التمويل ونقل التكنولوجيا في تنفيذ أولويات مقررة على المستوى القطري أو الإقليمي للتنوع البيولوجي للغابات . وقد وضع العديد من المانحين برامج تمويلية محددة لقطاع الحراجة ، وخصوصاً الحراجة الاستوائية ، كما أنشأ مرفق البيئة العالمية برنامجاً تشغيلياً محدوداً بشأن الأنظمة الإيكولوجية للغابات . وتركز سياسات المانحين بصورة متزايدة على الجانب العالمي للحراجة وزيادة التوعية بالقضايا الاجتماعية والبيئية . وتمثل مشاركة البنك الدولي في قطاع الغابات ما نسبته 2 في المائة من الأراضي . ولدى جميع البنوك الإنمائية الإقليمية سياساتها الخاصة بشأن الغابات وتوجه استثمارات إلى قطاع الغابات . ويقدم المساعدة التقنية في مجال الحراجة عدد من الوكالات الدولية ، من بينها منظمة الأغذية والزراعة ، و المنظمة الدولية للأخشاب الاستوائية (ITTO) ، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية ، واليونسكو . ويقدم عدد كبير من المنظمات غير الحكومية أيضاً مساندة تقنية للتنوع البيولوجي للغابات . وهناك عدد قليل فقط من المؤسسات التي تستهدف التنوع البيولوجي للغابات بالتحديد ، وغالباً ما تدرج هذه القضية تحت رؤوس موضوعات بيئية أكثر عمومية . وثمة آلية مفيدة لرصد تمويل التنوع البيولوجي للغابات تتمثل في نشر دليل بشأن تمويل البيئة المستدامة الصادر عن الشراكة التعاونية للغابات .

30- **الأراضي الجافة وشبه الجافة** . دعا مؤتمر الأطراف ، في المقرر 5/23 ، وكالات التمويل الثنائية والدولية إلى تقديم المساعدة لتنفيذ أنشطة برنامج العمل بشأن التنوع البيولوجي للأراضي الجافة وشبه الجافة . وقد استجاب مرفق البيئة العالمية لهذه الدعوة في برنامج عملياته الحالي بشأن الأنظمة الإيكولوجية الجافة وشبه الجافة، وأضاف مؤخراً برنامج عمل جديداً بشأن الإدارة المستدامة للأراضي . ويقدم البنك الدولي ، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية ، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، والبنك الأفريقي للتنمية ، والبنك الإسلامي للتنمية ، وصندوق التنمية الدولية التابع لمنظمة البلدان المصدرة للنفط ، ضمن منظمات أخرى ، وبعض وكالات التنمية الثنائية ، موارد مالية لمساندة التنوع البيولوجي للأراضي الجافة وشبه الجافة من برامجهما لمكافحة التصحر ، وحفظ التربة والمياه . وكان مقرراً أن تقوم الآلية العالمية المنصوص عليها في اتفاقية مكافحة التصحر ، بجمع ونشر المعلومات وتقديم المساعدة التقنية وإجراء التحليلات ، والتشجيع على اتخاذ التدابير التي تقود إلى التعاون والتنسيق ، وتسهيل تعبئة وتوجيه الموارد المالية . وقد أنشأت الآلية جهاز المعلومات المالية بشأن تدهور الأرضي (FIELD) للبحث عن المعلومات المتعلقة بتمويل البرامج الخاصة بمكافحة تدهور الأرضي وجمع هذه المعلومات وتوزيعها .

-31 الأنظمة الإيكولوجية للمياه الداخلية . دعا مؤتمر الأطراف ، في المقرر 4/5 ، جميع المنظمات ذات الصلة إلى مساندة الجهود المبذولة لحفظ التنوع البيولوجي للأنظمة الإيكولوجية للمياه الداخلية والاستعمال المستدام لها . ويساند مرفق البيئة العالمية الأنظمة الإيكولوجية للمياه الداخلية من خلال برنامجها التشغيلي بشأن الأنظمة الإيكولوجية الساحلية والبحرية والخاصة بالمياه العذبة ، وأحياناً ما يذكر المانحون الآخرون الأرضي الرطب في برنامج المساعدة الإنمائية العام الخاص بها . وغالباً ما توجد مشاريع التنوع البيولوجي للمياه الداخلية في القطاع البيئي ، بالإضافة إلى قطاعات الموارد المائية والحراجة والزراعة والقطاعات الأخرى . وطبقاً للتقدير الذي نفذه مكتب رامسار ، يبدو أن البنك الدولي وبنك التنمية للأمريكتين وهولندا وأستراليا (مؤسسة المعونة الاسترالية) والسويد (مؤسسة المعونة الدولية السويدية) وكندا (مؤسسة المعونة الدولية الكندية) والدانمارك (مؤسسة المعونة الدولية الدانماركية) أكثر نشاطاً في تمويل الأرضي الرطب من المانحين الآخرين . ويقوم مكتب رامسار بإدارة صندوق المنح الصغيرة لحفظ الأرضي الرطب واستعمالها بحكمة ، وهو صندوق صغير ولكنه حيوي . وفي المقرر 5/4 ، الذي اعتمد فيه مؤتمر الأطراف برنامج العمل بشأن التنوع البيولوجي للأنظمة الإيكولوجية للمياه الداخلية، قرر المؤتمر بحث طرق تعبئة الموارد المالية من مصادر أخرى .

-32 التنوع البيولوجي البحري والساحلي . حيث مؤتمر الأطراف ، في المقررين 2/10 و 5/4 ، المنظمات ذات الصلة والوكالات المانحة على الإسهام في تنفيذ عناصر محددة من برنامج العمل بشأن التنوع البيولوجي البحري والساحلي . ويشكل التنوع البيولوجي البحري والساحلي جزءاً مهماً من البرامج التشغيلية لمرفق البيئة العالمية بشأن الأنظمة الإيكولوجية الساحلية والبحرية والخاصة بالمياه العذبة ، وتتضمن البرامج التشغيلية لمرفق بشأن المياه الدولية والإدارة المتكاملة للأنظمة الإيكولوجية ، مشاريع تتعلق بالمياه في المناطق الساحلية والبحرية ، وهي تساند أيضاً أهداف الاقافية في هذا المجال المواضيعي . وغالباً ما ترتبط المساندة المالية للتنوع البيولوجي البحري والساحلي من مانحين آخرين ، بمشاريعهم في مجال تربية الأسماك وصيد الأسماك ومنع الفيضانات وتنمية السباحة ... الخ . وهناك عمليات دولية أخرى أسهمت في تسهيل المساندة المالية للتنوع البيولوجي البحري والساحلي ، مثل مدونة السلوك بشأن الاستغلال المسؤول لمصائد الأسماك التابعة لمنظمة الأغذية والزراعة ، واتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار ، وبرنامج العمل العالمي لحماية البيئة البحرية من التلوث الذي تسببه أنشطة بحرية ، التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمبادرة الدولية للشعب المرجانية ، والشبكة العالمية لرصد الشعب المرجانية . وتقوم شعبة الأمم المتحدة لشؤون المحيطات وقانون البحار بتنفيذ برنامج المساعدة التقنية يقدم الخدمات الاستشارية والتدريب والمنح التدريبية والدراسات والمبادرات التوجيهية وجمع المراجع وإنشاء قاعدة البيانات .

-33 التنوع البيولوجي للجبال . من المتوقع أن ينظر مؤتمر الأطراف في التنوع البيولوجي للجبال خلال اجتماعه السابع ، ويقدم بذلك الإرشاد بقصد المسائل التنموية . ويووجه مرفق البيئة العالمية تمويله من خلال برنامج تشغيلي بشأن الأنظمة الإيكولوجية للجبال ، وترتبط مساندة المrfق للتنوع البيولوجي للجبال في أغلب الأحوال بمساندته للأنظمة الإيكولوجية الأخرى ، مثل الأنظمة الإيكولوجية الزراعية أو الخاصة بالمياه الداخلية أو الغابات . وربما أدت الشراكة الدولية للتنمية المستدامة في المناطق الجبلية إلى نهج لتسهيل المزيد من المساندة

المالية للأنظمة الإيكولوجية للجبال . وقام برنامج الجبال التابع لمنظمة الأغذية والزراعة والمركز الدولي للتنمية المتكاملة للمناطق الجبلية ، ضمن هيئات أخرى ، بتنفيذ مشاريع موجهة تحديداً نحو التنوع البيولوجي للجبال . ومثل التنوع البيولوجي للأراضي الجافة وشبه الرطبة ، حصل التنوع البيولوجي للجبال على قدر ضئيل نسبياً من المساعدة المالية من خلال المساعدات الإنمائية الرسمية .

باء — القضايا المشتركة بين عدة قطاعات

34- التحديد والرصد والمؤشرات والتقييمات بالإضافة إلى المبادرة العالمية للتصنيف . بالرغم من أن برنامج عمل المبادرة العالمية للتصنيف قد حدد عدداً من المجالات التي تتطلب مساندة مالية من المؤسسات التمويلية والوكالات الإنمائية ، فقد ركز مؤتمر الأطراف طلبه للمساعدة المالية حتى الآن على الآلية المالية . ويساند مرفق البيئة العالمية عمليات الرصد والمؤشرات والتقييمات أساساً باعتبارها عناصر في مشاريع ، وأيضاً من خلال عدد قليل من المشاريع المستقلة ، مثل مشروع متوسط الحجم بعنوان "مؤشرات التنوع البيولوجي للاستخدام الوطني ؛ ويساند المرفق أيضاً المشاريع المتعلقة مباشرة بالمبادرة العالمية للتصنيف ، والتي تتضمن أمثلتها مشروع الموارد البيولوجية لكوستاريكا ، وشبكة حفظ النباتات في جنوب أفريقيا (SANONET) وبعض المشاريع التي انتهت العمل فيها مؤخراً مثل مشروع المقتنيات في إندونيسيا ومشروع بحيرة ملاوي . وأيد مانحون آخرون دراسة الأنواع والأنظمة الإيكولوجية ، والتحليل والاستعراض والتقييم ، والتحقيق في الأوضاع القائمة والتهديدات ، والتقييمات والرصد ، وبناء المعرفة ، وقواعد البيانات والأدلة ، وإعداد الخرائط ونظم المعلومات ، وبناء القدرات، مع التركيز ليس فحسب على العمليات الإيكولوجية بل أيضاً على الجوانب الاجتماعية الاقتصادية . وتشتمل العمليات ذات الصلة التي يساندها مانحون على المرفق العالمي لمعلومات التنوع البيولوجي وشبكة المعلومات البيولوجية الدولية (BioNET International) .

35- الاستراتيجية العالمية لحفظ النبات . دعا مؤتمر الأطراف ، في المقرر 9/6 ، منظمات التمويل إلى تقديم مساندة وافية ومبكرة لتنفيذ الاستراتيجية العالمية لحفظ النبات . ويساند مرفق البيئة العالمية عدداً من المشاريع التي تسعى مباشرة لتحقيق أهداف وغايات وأغراض استراتيجية حفظ النبات . ومثال ذلك أن أحد غايات الاستراتيجية هي حفظ أنواع النباتات في مواقعها . وتقدم حافظة المرفق أموالاً ضخمة للمناطق محمية من أنواع وأحجام مختلفة ، وفي أنواع مختلفة من الأنظمة الإيكولوجية ، ومن ثم يقدم مساهمة محسوسة لهذا الهدف من أهداف الاستراتيجية وغايتها . وينطبق نفس الشئ على غايات الاستخدام المستدام لأن الكثير من مشاريع الغابات التي يساندها المرفق مثلاً ستساعد في تحقيق هذه الغايات . وقد بدأت المساعدة المقدمة لحفظ النبات تظهر في المساعدة الثانية الرسمية ، ولكن لا يبدو أن هناك مشاريعاً رئيسية ذات صلة مباشرة بالاستراتيجية العالمية لحفظ النبات . وتسهل أمانة الاتفاقية الدولية لحماية النبات المساعدة التقنية التي تركز على تفهم وتنفيذ مبادئ تجارية لحماية النبات بموجب الاتفاقية الدولية ، ومساندة برامج التعاون التقني لمنظمة الأغذية والزراعة والتعاون متعدد التخصصات ومتعدد الجنسيات من خلال منظمة الأغذية والزراعة أو المنظمات الأخرى . وقد أنشأت المعاهدة الدولية بشأن الموارد الجينية للنباتات من أجل الأغذية والزراعة استراتيجية تمويلية لتنفيذ المعاهدة ، وسوف يتم

إنشاء آلية ملائمة ، مثل حساب استثماري ، لتقى واستخدام الموارد المالية التي ستأتي إليها . وهي توفر كذلك إمكانية اشتراك الاتفاقية في استراتيجية التمويل .

36- نهج الأنظمة الإيكولوجية . دعا مؤتمر الأطراف ، في المقرر 6/5 ، المنظمات ذات الصلة إلى تقديم مساندة تقنية ومالية لبناء القدرات بغية تنفيذ نهج الأنظمة الإيكولوجية . وقد أنشأ مرفق البيئة العالمية برامجه التشغيلية بالاستناد إلى الأنظمة الإيكولوجية ، وهي الأنشطة الإيكولوجية في المناطق الجافة وشبه الجافة ، والأنظمة الإيكولوجية الساحلية والبحرية والخاصة بالمياه العذبة ، والأنظمة الإيكولوجية للغابات والأنظمة الإيكولوجية للجبال ، والحفظ والاستعمال المستدام للتوع البيولوجي المهم للزراعة ، بالإضافة إلى إدارة الأنظمة الإيكولوجية المتكاملة . وعادة ما يطبق المانحون الآخرون النهج القطاعي لتنظيم برامجهم المالية . وقد وجد أن عددا من المانحين يساندون تطبيق نهج الأنظمة الإيكولوجية . ولذلك فإن الحاجة تدعو إلى بحث العلاقة بين النهج القطاعي ونهج الأنظمة الإيكولوجية والتحقق من إمكانية استخدام النهج القطاعي لمساندة تنفيذ نهج الأنظمة الإيكولوجية .

37- الأنواع الغريبة التي تهدد النظم الإيكولوجية أو الموارد أو الأنواع . دعا مؤتمر الأطراف ، في المقرر 23/6 ، المنظمات الدولية إلى تطوير التدابير المالية وغيرها من التدابير لتشجيع الأنشطة الرامية إلى تخفيض الآثار الضارة للأنواع الغريبة ، وتحث المانحين الثنائيين ومصادر التمويل الأخرى على أن تقدم التمويل ، كأولوية عاجلة ، لفرض التطوير والتنفيذ على المستويين الوطني والإقليمي لاستراتيجيات وخطط عمل الأنواع الغربية الغازية ، مع إعطاء أولوية خاصة للاستراتيجيات وخطط العمل المتعلقة بالأنظمة الإيكولوجية المنعزلة جغرافياً والمنعزلة من منظور التطور . وقد أدمج مرفق البيئة العالمية قضايا الأنواع الغربية في برامجه التشغيلية، وأيد العديد من المشاريع الموجهة بالتحديد للأنواع الغربية الغازية . ومثال ذلك أن المرفق مول البرنامج العالمي للأنواع الغازية ، والذي أثرت منتجاته ومناهجه بدرجة كبيرة في مناقشة السياسات حول هذه القضية في مؤتمر الأطراف . وأيد مانحون ثانيونخطط والمجتمعات وإجراءات الإزالة الخاصة بالأنواع الغربية الغازية . وأعدت المنظمة البحرية الدولية برنامجاً للتعاون التقني ، بهدف مساعدة الحكومات التي تفتقر إلى المعرفة التقنية والموارد اللازمة ، على تسيير صناعة نقل بحري تتسم بالكفاءة والأمان وتكون ودودة للبيئة . وفي المقرر 23/6، طلب مؤتمر الأطراف إلى الأمين التنفيذي أن يحدد الآلية (أو الآليات) اللازمة لتزويد الأطراف بإمكانية الحصول على المساندة المالية ، للاستجابة بسرعة للغزو الجديدة من جانب الأنواع الغربية ، وذلك بالتعاون مع البرنامج العالمي للأنواع الغربية ومرفق البيئة العالمية ، ومنظمة الأغذية والزراعة ، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي .

38- المسؤولية والجبر التعويضي . حث مؤتمر الأطراف ، في المقرر 11/6، الأطراف والحكومات والمنظمات الدولية ذات الصلة على التعاون وتقديم الموارد المالية بفرض تعزيز القرارات على المستوى الوطني بخصوص التدابير لمنع الضرر للتوع البيولوجي ، وإنشاء وتنفيذ نظم تشريعية وطنية ، وتدابير للسياسة وتدابير إدارية بشأن المسؤولية والجبر التعويضي . وقد أنشئت ورش بشأن المسؤوليات يمولها بعض المانحين ، وعدد قليلاً من المشاريع التي تساند تقييمات الواقع البيئي .

-39 المادة 8 (ي) وما يتصل بها من أحكام . طلب مؤتمر الأطراف ، في المقررين 5/16 و 10/6 ، من وكالات التمويل والتنمية الدولية أن تقدم المساعدة المالية لتنفيذ برنامج العمل بشأن تنفيذ المادة 8 (ي) وما يتصل بها من أحكام ، وكان عدد من المانحين ، بما فيهم مرفق البيئة العالمية والبنك الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، نشطاً في تشجيع المشاريع الموجهة إلى المجتمعات الأصلية والمحلية . ومن أمثلة المساعدة الثانية للمادة 8(ي) وما يتصل بها من أحكام ، هناك شبكات معلومات التنوع البيولوجي في المجتمعات الأصلية وبرامج بحوث التنوع البيولوجي للسكان الأصليين ، والمعارف الطيبة التقليدية ، وجهود الحفظ ، ومشاركة السكان الأصليين في الاجتماعات الدولية . وقد عقد في 2001 اجتماع غير رسمي وورشة بشأن : " السكان الأصليين وإدارة التنوع البيولوجي : أفضل الممارسات لدى المانحين في مساندة المجتمع المدني والحفظ ، وذلك تحت رعاية برنامج مساندة التنوع البيولوجي ، وبمشاركة معظم الوكالات المانحة ، وطور هذا الاجتماع توصيات هندستيد لأفضل ممارسات المانحين .

-40 الاستفادة وتقاسم المنافع فيما يتعلق بالموارد الجينية . دعا مؤتمر الأطراف ، في المقررات 3/15 و 4/8 و 24/6 ، المنظمات ذات الصلة إلى مساندة الجهود الرامية لإعداد وتشجيع التدابير التشريعية والإدارية والسياسات والبرامج ، ومساندة تنفيذ خطة العمل بشأن بناء القدرات بغية الاستفادة وتقاسم المنافع ، وذلك لمساندة تنفيذ مبادئ بون التوجيهية بشأن الحصول على الموارد الجينية وتقاسم العادل والمنصف للمنافع الناشئة عن استخدامها ، وأيد مرفق البيئة العالمية مشاريع من بينها إعداد ترتيبات تقاسم المنافع ، وكذلك الأنشطة التمكينية المتعلقة بالاستفادة وتقاسم المنافع . ويقوم برنامج الأمم المتحدة للبيئة بإعداد مبادرة بشأن الاستفادة وتقاسم المنافع فيما يتعلق بالموارد الجينية لتبعد الموارد بغية المساعدة في تنفيذ خطة العمل . وبدأت جامعة الأمم المتحدة برنامجاً بشأن الاستفادة وتقاسم المنافع وهو يركز على السياسة الوطنية والتشريع الوطني ، وتدابير المستعملين ، والعلم والتكنولوجيا ، وتعزيز مشاركة أصحاب المصلحة . وتقدم منظمة الأغذية والزراعة المساعدة في إعداد التشريعات واللوائح الوطنية التي تتمشى مع المعاهدة الدولية بشأن الموارد الجينية للنباتات من أجل الأغذية والزراعة ، وتنتمي كذلك مع الاتفاقية ومبادئ بون التوجيهية التابعة لها . ويؤيد عدد قليل فقط من المانحين إعداد تشريع وطني بخصوص الاستفادة من التنوع البيولوجي . وقد دعت ورشة الخبراء مفتوحة العضوية بشأن بناء القرارات للحصول على الموارد الجينية وتقاسم المنافع ، التي عقدت في مونتريال في ديسمبر 2002 ، دعت إلى تقييم المتطلبات من الموارد وتطوير استراتيجية للتمويل .

-41 التدابير الحافظة . دعا مؤتمر الأطراف ، في المقرر 6/15، المنظمات ذات الصلة إلى تقديم مساندة مالية لبرنامج العمل بشأن التدابير الحافظة . ويساند مرفق البيئة العالمية التدابير الحافظة من خلال برامج التشغيلية ، ومشاريع الأنشطة التمكينية ، وأيد مانحون آخرون عدداً كبيراً من التدابير الاقتصادية أيضاً ، بما في ذلك إنشاء الصناديق الاستثمارية أو الصناديق الخيرية ، ومبادرات التقييم الاقتصادي ، والرقابة في تجارة الأنواع ، ومبادرات تجارة الموارد البيولوجية ، وإنشاء بيئات تمكينية لزيادة نمو القطاع الخاص ، والتسويق التجاري ، وعقد الورش .

-42 الاستعمال المستدام والسياحة . دعا مؤتمر الأطراف ، في المقرر 24/5 ، المنظمات ذات الصلة إلى المساعدة في زيادة القدرات على تنفيذ ممارسات الاستعمال المستدام والبرامج والسياسات على المستويات الإقليمية والوطنية والمحلية . كما أن عدد كبيراً من مشاريع التنوع البيولوجي المتعلقة بالاستعمال المستدام و/أو التي ترتكز على السياحة قد ثلثت المساندة ليس من مرفق البيئة العالمية فقط بل أيضاً من العديد من المانحين على المستوى المتعدد الأطراف والإقليمي والثنائي . وتوجد مشاريع الاستعمال المستدام عادة في مجالات مثل السياحة والغابات والزراعة والطب والطاقة والصيد ، وتغطي عدداً من التدابير التي تشمل تطوير أدوات التخطيط والبنية الأساسية وتشجيع التنمية الإيكولوجية ، وتطوير المنتجات الطبيعية والبدائل الاقتصادية أو بدائل الاستغلال المفرط للحياة الآبدة .

-43 السلامة الأحيائية . أقتصر مؤتمر الأطراف في إرشاداته بمجال السلامة الأحيائية على الآلية المالية . وقد وافق مرفق البيئة العالمية على استراتيجية أولية للسلامة الأحيائية وهي الآن قيد التنفيذ ، وحددت وثيقة مرفق البيئة العالمية بشأن التوجهات الاستراتيجية أرقاماً إرشادية للمساندة المالية لهذه الأولوية المهمة . ومن المحتمل أن تشمل مشاريع السلامة الأحيائية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، التي يمولها مرفق البيئة العالمية ، أكثر من 29 بلداً مشاركاً . ويساند المرفق أيضاً العديد من المشاريع الإرشادية لمساعدة البلدان على تنفيذ أطراها الوطنية للسلامة الأحيائية ، بما في ذلك مشروع قيد الإعداد لمساندة آلية غرفة تبادل معلومات السلامة الأحيائية . ومن المعلوم أن عدداً من المانحين ساندوا مشاريع بناء القدرات في مجال السلامة الأحيائية . وتضم المنظمات الدولية التي لديها برامج للسلامة الأحيائية برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، ومنظمة الأغذية والزراعة ، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية ، ومعهد الأمم المتحدة للتدريب والبحوث (UNITAR) . وبذلك آلية غرفة تبادل معلومات السلامة الأحيائية جهوداً لإقامة مشروع قاعدة بيانات لبناء القدرات لتسجيل الأنشطة المتنامية بسرعة في هذا المجال .

جيم — آليات التنفيذ

-44 استراتيجيات وخطط عمل التنوع البيولوجي . ناشد مؤتمر الأطراف ، في المقرر 27/6 ، المانحين والمؤسسات من القطاعين الرسمي والخاص ، مساندة تنفيذ التدابير ذات الأولوية المحددة على المستوى الوطني في استراتيجيات وخطط عمل التنوع البيولوجي . وقام مرفق البيئة العالمية بدور أساسي في مساندة وضع استراتيجيات وخطط عمل وطنية للتنوع البيولوجي من خلال نشاطه التمكيني وبرامج العمل العادلة ، وكان الكثير من المانحين الثانيين نشطاً أيضاً في مساندة عمليات التخطيط للتنوع البيولوجي ، بما في ذلك استراتيجيات حفظ الأنواع واستراتيجيات التنمية المستدامة العريضة . ونفذ برنامج الأمم الإنمائي وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة برنامج لمساندة تخطيط التنوع البيولوجي بتمويل أساسى من مرفق التنمية العالمية ، والتمويل المشترك من الترويج وسويسرا .

-45 التعاون العلمي والتقني وآلية غرفة تبادل المعلومات . طلب مؤتمر الأطراف ، في المقررين 4/3 و 4/2، إلى جميع الحكومات ومؤسسات التمويل الثنائية ومتعددة الأطراف أن تقدم التمويل لإنشاء وتنفيذ آلية غرفة تبادل المعلومات . وكان مرفق البيئة العالمية أهم جهة مانحة منفردة في مساندة إنشاء مكونات وطنية لآلية

غرفة تبادل المعلومات من خلال وحدة النشاط التمكيني التابعة للمرفق وكذلك من خلال مشاريع عادلة . وأظهرت بلجيكا دورها القيادي في تطوير آليات غرفة تبادل المعلومات في 20 بلدًا ناميًّا ، ومعظمها من بين البلدان الأقل نمواً وقدمت مثلاً طيباً لكيفية قيام أحد المانحين الثنائيين بإنشاء صلة مباشرة بين برنامجه التمويلي ومتطلبات الاتفاقية.

- 46- الاتصال والتغذيف وتوعية الجمهور . حيث مؤتمر الأطراف ، في المقررين 4/10 و 6/19 ، المنظمات ذات الصلة والوكالات المانحة على أن تساند المبادرات المحلية والوطنية ودون الإقليمية والإقليمية في مجال تغذيف الجمهور وتوعيته . وكانت المساندة المالية في مجالات الاتصال والتغذيف وتوعية الجمهور من مرافق البيئة العالمية مرتبطة أساساً بمشاريع التنوع البيولوجي . وساند مانحون آخرون أيضاً برامج الحفظ والتغذيف ، والتغذيف والاتصال وال العلاقات العامة والتوعية في مجال البيئة ، والمنح التدريبية والسفر ، والتوعية الاجتماعية ، والجماعات المدرسية والأطفال من أجل البيئة ، وأسبوع الحياة الآبدة ، وبرامج الجوائز ، ودمج التربية البيئية ، في المناهج الدراسية الرسمية ، ويعمل الكثير من المانحين من القطاع الخاص ، لاسيما من قطاعات الأعمال ، على نحو نشط في مجال التغذيف وتوعية الجمهور بقضايا التنوع البيولوجي . غير أنه لا يبدو أن أي من المشاريع يتصل مباشرة بالمبادرة العالمية بشأن الاتصال والتغذيف وتوعية الجمهور .

- 47- إعداد التقارير الوطنية . اعتمد تمويل التبليغ الوطني اعتماداً كبيراً على الآلية المالية التابعة للاتفاقية . وأعد عدد قليل جداً من التقارير بمساندة مانحين آخرين . وقد أحاط مؤتمر الأطراف ، في المقرر 6/25 ، بالصعوبة التي تواجه بعض البلدان النامية والبلدان ذات الاقتصادات الانتقالية في الحصول على التمويل لإعداد تقاريرها الوطنية الثانية ، وطلب استكشاف أساليب التمويل الإنكشارية لتسهيل إعداد التقارير الوطنية والتقارير المواضيعية مستقبلاً.

خامساً — دور القطاع المصرفي وقطاع الأعمال في التنوع البيولوجي

- 48- منذ اجتماعه الثالث ، أعرب مؤتمر الأطراف بصورة متكررة عن اهتمامه بإحراز تقدم في إشراك القطاع الخاص في عملية الاتفاقية . وطلب المؤتمر ، في المقرر 3/6 ، استكشاف " إمكانيات أخرى للتشجيع على إشراك القطاع الخاص في مساندة أهداف الاتفاقية " . وطلب المؤتمر ، في المقرر 6/12 ، " وضع اقتراحات البحث في القيود التي تعرّض فرص مساندة القطاع الخاص لتنفيذ الاتفاقية والآثار المترتبة على هذه المساندة " . ومؤخراً طلب المؤتمر ، في المقرر 6/16 ، إلى الأمين التنفيذي " بالتعاون مع مرافق البيئة العالمية ، أن يستكشف مع الشركاء المهتمين بالأمر الفرص المتاحة لإعداد مبادرة عالمية بشأن دور القطاع المصرفي وقطاع الأعمال في التنوع البيولوجي ، مع مراعاة الآلية والمؤسسات القائمة ، وغيرها من المبادرات أو العمليات العالمية والإقليمية، بغية زيادة التمويل للتنوع البيولوجي وإدماج التنوع البيولوجي في أعمال القطاع المالي . وكان من بين الأهداف الاستراتيجية القائمة في الخطة الاستراتيجية للاتفاقية أن يقوم الفاعلون الرئيسيون وأصحاب المصلحة ، بما فيهم القطاع الخاص ، بشراكة لتنفيذ الاتفاقية ، وأن يتم جواز شواغل التنوع البيولوجي في خططهم وبرامجهم وسياساتهم القطاعية والمشتركة بين عدة قطاعات . وقد خصص هذا القسم لبحث الفرص أمام إعداد مبادرة عالمية

بشأن دور القطاع المصرفي وقطاع الأعمال في التنوع البيولوجي ، مما يعطي مبرراً قوياً لإنشاء مثل هذه المبادرة العالمية.

ألف - القطاع الخاص والتنوع البيولوجي

49- بصفة عامة ، يحتوى أكثر من 50 مقرراً معتمداً من مؤتمر الأطراف حتى الآن على أحكام صريحة تتعلق بالقطاع الخاص ، وقد زاد عدد المقررات ذات الصلة زيادة كبيرة مع مرور الوقت . واستخدم تعريف "القطاع الخاص " في معظم الحالات ، ولكن مصطلحات مكافئة استخدمت أيضاً في عدد من المقررات ، مثل المانحين والمؤسسات من القطاع الخاص ، والمؤسسات الخاصة وغيرها من المانحين ، ومصادر أخرى ، وقطاع الأعمال والصناعة ، والكيانات الخاصة ، والمصادر الخاصة ، والاحتياطيات الخاصة ، والحفظ بواسطة القطاع الخاص ، ومؤسسات البحث والمؤسسات الأكاديمية الخاصة . وتعطي هذه المقررات جميع الأحكام الموجهة نحو تنفيذ الاتفاقية و مجالاتها الموضعية ، وخصوصاً فيما يتعلق بالمادة 8 (الحفظ في الموقع) والمادة 10 (الاستعمال المستدام) والمادة 11 (التدابير الحافظة) والمادة 15 (الوصول إلى الموارد الجينية) والمادة 18 (التعاون التقني والعلمى) والمادة 20 (الموارد المالية) . ومثال ذلك أن القطاع الخاص طلب إليه تقديم مساندة مالية لاستراتيجيات وخطط عمل التنوع البيولوجي الوطنية بالإضافة إلى أنشطة التنمية المستدامة ، وبرامج العمل في مجال التنوع البيولوجي للبيئة الداخلية ، والتنوع البيولوجي البحري والساخلي والتنوع البيولوجي للغابات ، والاستفادة وتقاسم المنافع ، والمراعك الإقليمية للتنفيذ ، وتقديم الخبرة والمعلومات والموارد البشرية والاستفادة وتقاسم المنافع ، والنظر في النهج التحوطي ، وتطبيق التكنولوجيا المناسبة والاشتراك في مختلف برامج العمل ، وتقديم المعلومات (عن أفضل الممارسات ، ودراسات الحالة ، والدروس المستفادة) ، وإنشاء احتياطيات خاصة والحفظ الخاص ، والامتثال لأحكام الاتفاقية بالنسبة للمادة 8 (ي) وما يتصل بها من أحكام ... الخ .

50- حدد المقررات القائمة عدة طرائق ووسائل للعمل مع القطاع الخاص . ويتمثل النهج العام في تسهيل ومساندة قطاع خاص يتسم بالمسؤولية ، والتشاور مع القطاع الخاص وزيادة التوعية له ، وتطوير الشراكة معه ، وتم تحديد التدابير من زوايا مختلفة / أولاً تعد الشراكة مع القطاع الخاص عنصراً أساسياً في الخطة الاستراتيجية للاتفاقية ، وقرر مؤتمر الأطراف ، في المقرر 11/5 ، إشراك القطاع الخاص ، إذا كان ذلك ملائماً ، في جدول أعمال مؤتمر الأطراف في اجتماعاته العادية ، وأدماجه في البنود القطاعية والمواضيعية في برنامج عمل المؤتمر". ثانياً ، يسمح النظام الأساسي لمؤتمر الأطراف بأن تشارك بصفة مراقب في اجتماعاته أي هيئة أو وكالة ، سواء حكومية أو غير حكومية ، إذا كانت مؤهلة في أحد مجالات التنوع البيولوجي . ثالثاً : طلب إلى الآلية المالية أن تمول الأنشطة التي توفر إمكانية الوصول إلى التمويل من القطاع الخاص . ولدى مرفق البيئة العالمية حافظة ضخمة من المشاريع التي تمول أنشطة القطاع الخاص ، مثل مشروع Terra Capital في أمريكا الجنوبية ، وصندوق الحفظ الآسيوي في الفلبين ، ومشروع مرتع Komodo الوطني في أندونيسيا ، ومشروع المؤسسات الصغيرة ومتوسط الحجم (SME) . وبالإضافة إلى ذلك ، هناك مشاريع أخرى قيد الأعداد مثل مبادرة Kijani في أفريقيا . رابعاً ، طلب إلى الأمين التنفيذي إجراء دراسة لتقييم القيود التي تعرّض مساندة القطاع الخاص لتنفيذ الاتفاقية ، والفرص المتاحة لهذه المساندة وما يترتب عليها من آثار . خامساً ، تم حث الأطراف

والحكومات على تبني سياسات مالية ملائمة لتشجيع إشراك القطاع الخاص ، ودعوتها إلى أن تضمن في تقاريرها الوطنية الثانية معلومات عن إشراك القطاع الخاص .

باء — دور القطاع المصرفي في التنوع البيولوجي

51- يحتمل أن يلعب القطاع المصرفي دوراً ضخماً في مساندة التنوع البيولوجي بفضل دوره ك وسيط في الاقتصاد . فالقطاع المصرفي يحول الأموال من حيث مدتها وحجمها وموقعها ودرجة مخاطرها ، وله وقع مهم على التنمية القطاعية للأمم . وثمة وعي متزايد بأن البيئة تتخطى على مخاطر للقطاع المصرفي (مثل تدهور التربة المملوكة لعميل ما) وعلى فرص (مثل الأموال المستثمرة في مشاريع البيئة) . غير أن نسبة ضئيلة من البنوك بدأت بالفعل تولي اهتماماً للجوانب البيئية عند إعداد عقودها الإنثمانية والتمويلية ، لأن لا تمويل مثلاً قطاعات أو نشاطات معينة ، أو إجراء تحليل المخاطرة البيئية ، أو استعمال المبادئ التوجيهية الدولية للتمويل خصوصاً عند تمويل مشروعات أو شركات أو خدمات في بلدان نامية أو بلدان الاقتصادات الانتقالية . ويمكن للقطاع المصرفي أن يضع مجموعة من المنتجات والخدمات المتعلقة بالتنوع البيولوجي ، مثل منح قروض ترتبط خصيصاً بالتنوع البيولوجي ، وإنشاء صناديق استثمارية تتعلق بالبيئة (التنوع البيولوجي) ، أو وضع عقود التأجير التمويلي للبيئة (مثل بطاقات الائتمان للتنوع البيولوجي) وتقديم خدمات ذات علاقة بالبيئة (التنوع البيولوجي) للعملاء من القطاع الصناعي ، وإنشاء خطط التأمين ضد الضرر البيئي (أو التأمين ضد الضرر للتنوع البيولوجي) ، ووضع خطط التسهيلات الإنثمانية الصغيرة ، وإنشاء رؤوس الأموال الاستثمارية في مجال البيئة . وثمة مجال آخر يمكن فيه للقطاع المصرفي أن يساهم في التنوع البيولوجي وهو المشاريع الخيرية في مجال البيئة ورعاية المبادرات بالإضافة إلى المشاريع الطوعية .

52- يخضع القطاع المصرفي بصفة عامة للتنظيم والرقابة على المستوى الوطني . غير أن أي تقرير وطني لم يعط أي معلومات بخصوص اشتراك القطاع الخاص في تنفيذ الاتفاقية . وعلى المستوى الدولي ، فقد اجتذبت المبادرة المالية التابعة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة ما يزيد على 275 من البنوك التجارية وبنوك الاستثمار ، وشركات التأمين وإعادة التأمين ، وشركات إدارة الأموال ، والبنوك الإنثمانية متعددة الأطراف ، وصناديق الأموال الاستثمارية ، للعمل معاً من أجل تطوير الروابط بين البيئة والأداء المالي والتشجيع على إيجاد هذه الروابط . ومن شأن بيان المؤسسات المالية بشأن البيئة والتنمية المستدامة ، الصادر عن برنامج الأمم المتحدة للبيئة وميثاق قطاع الأعمال من أجل التنمية المستدامة الصادر عن الغرفة التجارية الدولية ، أن يقدم أدوات مرجعية مفيدة للقطاع المصرفي . وقد عمل المركز الأوروبي لحفظ الطبيعية والبنك الأوروبي للإنشاء والإعمار على استكشاف كيفية إدماج الشواغل البيئية في أنشطة القطاع المصرفي على المستوى الإقليمي . وفي إطار الاستراتيجية الأوروبية للتنوع البيولوجي والمناظر الطبيعية ، يعمل عدد من المنظمات ، وخصوصاً المركز الأوروبي لحفظ الطبيعية والبنك الأوروبي للإنشاء والإعمار ، وبنك الاستثمار الأوروبي ، وبنك رابو (Rabobank) نحو إنشاء مرفق تمويلي أوروبي للتنوع البيولوجي . وقد أنشئ فريق مهم أوروبي بشأن دور القطاع المصرفي وقطاع الأعمال في التنوع البيولوجي بغية تعزيز إدماج شواغل التنوع البيولوجي في القطاع

التمويلي . وأنشأت مؤسسة التمويل الدولية برنامجاً لتمويل مشاريع الأعمال المرتبطة بالتنوع البيولوجي من خلال وسطاء ماليين .

جيم — قطاع الأعمال والتنوع البيولوجي

53- يعتمد الكثير من قطاعات الأعمال اعتماداً مباشراً على موارد بيولوجية ، أو أنها تؤثر تأثيراً كبيراً على التنوع البيولوجي . فقد بينت التقارير الوطنية أن الأطراف والحكومات قد تعهدت بإدماج التنوع البيولوجي في القطاعات التالية : الزراعة ، مصائد الأسماك ، الحراجة ، الطاقة والنفط ، السياحة والترفيه ، الموارد المائية ، استغلال الحياة الآبدة ، الصيد ، التعدين والصناعة ، بالإضافة إلى التكنولوجيا الأحيائية . ويحتاج البعض من هذه القطاعات إلى الامتثال لمبادئ الاستعمال المستدام المذكورة في الاتفاقية ، ويجب أن يتتجنب البعض الآخر الأنشطة التي قد تحدث خسائر في التنوع البيولوجي أو يجب أن تقلل من تأثير هذه الأنشطة . وهناك بعض الشركات الكبرى التي تعمل في الغالب عبر مجموعة من قطاعات الأعمال .

54- ثمة عدد من المبادرات أو المؤسسات الطوعية العاملة في هذه القطاعات ، ومن بينها هناك الاتحاد الدولي لتحركات الزراعة العضوية الذي يعمل على النهوض بالزراعة العضوية ، ومجلس صون الغابات والبيئة البحرية ، ويقومان بإعداد المعايير للحراجة ومصائد الأسماك المستدامة ، والرابطة الدولية لحفظ البيئة في صناعة النفط ، التي تشجع على التوعية بالتنوع البيولوجي من خلال تقديم المعلومات على الانترنت ، ومبادرة معهدي السفر التي تضم عدداً كبيراً من الشركات والمنظمات غير الحكومية العاملة في مجال السياحة ، ومبادرة الطاقة والتنوع البيولوجي ، وتتضمن أربع شركات كبرى عاملة في مجال الطاقة وخمس منظمات كبرى عاملة في مجال حفظ الطبيعة ، وتسعى هاتان المبادرتان إلى إدماج قضايا حفظ التنوع البيولوجي في مشاريع إنتاج النفط والغاز ... الخ . وقد أنشأت المنظمات الدولية الرئيسية جميعها برامج معينة للنهوض بالروابط بين قطاع الأعمال والتنوع البيولوجي ، مثل صندوق مشروع حفظ الطبيعة التابع لمؤسسة حفظ الطبيعة ، ودور مشاريع الأعمال في البيئة ، والأعمال المتواقة ، وصندوق المشاريع البيئية التابع لمؤسسة صون الطبيعة ، ودور مشاريع الأعمال في البيئة ، وقطاع الأعمال من أجل المسؤولية الاجتماعية ، ومعهد الإدارة للبيئة والأعمال التابع لمعهد الموارد العالمية ، ومركز الأعمال والتنوع البيولوجي التابع لمعهد رصد الأرض ، وخطة العمل للتنمية المستدامة التابعة للغرفة التجارية الدولية ، ومجلس الأعمال العالمي للتنمية المستدامة ... الخ .

55- لمنظومة الأمم المتحدة تاريخ طويل في العمل مع قطاع الأعمال . فهناك قسم التكنولوجيا والصناعة والاقتصاد التابع لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة الذي عمل لعدة سنوات مع العديد من قطاعات الأعمال للتشجيع على إنشاء استجابة متكاملة للقضايا البيئية ، بما فيها الزراعة والإنشاء والطاقة والسياحة والنفط والمياه وغيرها من القطاعات ذات الصلة المباشرة بالتنوع البيولوجي . وتتضمن المبادرات الأخرى "شركاء الأعمال من أجل التنمية التابعة للبنك الدولي" ، وقسم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للشراكة مع قطاع الأعمال ، ومبادرة التجارة في المنتجات الأحيائية التابعة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ، وصندوق الأمم المتحدة للشراكة الدولية . وربما كانت أهم مبادرة الآن المبادرة المعروفة باسم العهد الدولي العالمي (Global Compact) التي أطلقها الأمين العام للأمم المتحدة للنهوض بسبعين مبادئ في مجال حقوق الإنسان والعمل والبيئة . فهي مجال البيئة ، يشجع العهد

الدولي على اتباع نهج تحوطي لمواجهة التحديات البيئية ، والمبادرة الرامية إلى تشجيع إحساس أقوى بالمسؤولية تجاه البيئة ، وتطوير ونشر التكنولوجيات الودودة للبيئة . وقد بدأ عدد من وكالات الأمم المتحدة والحكومات الأعضاء في تنفيذ مبادراتها في إطار العهد الدولي .

سادساً — الدين الخارجي والتنوع البيولوجي

56- في الاجتماع السادس لمؤتمر الأطراف ، أثار عدد من البلدان النامية ، ولاسيما البلدان الأفريقية ، شاغلاً تجاه التأثيرات السلبية لأعباء الديون على مجهوداتها لتدبير الأموال من أجل تنفيذ الاتفاقية . وفي المقرر 16/6 ، طلب مؤتمر الأطراف إلى الأمين التنفيذي أن يجمع معلومات بخصوص تأثير الدين الخارجي على الحفظ والاستعمال المستدام للتنوع البيولوجي ، وببحث إمكانية استخدام مبادرات الدين من أجل الطبيعة لمساندة تنفيذ الاتفاقية . ويقدم القسم الحالي عرضاً عاماً لمسألة الدين الخارجي وعلاقتها بالتنوع البيولوجي .

57- خلال العقدين الماضيين ، لجأ الكثير من البلدان النامية إلى الاقتراض الخارجي لتمويل جهودها في حفظ التنوع البيولوجي . والاستعمال المستدام له . وكانت القروض الخارجية من الحكومات الأجنبية والقطاع العام أحد المصادر المهمة لتمويل الحفظ والاستعمال المستدام للتنوع البيولوجي ، ليس فقط من حيث الاستثمار المباشر في مجال التنوع البيولوجي ، بل أيضاً من حيث قدرتها على تحرير بعض المخصصات من ميزانية الحكومة لتمويل مشاريع موجهة للتنوع البيولوجي . وفي العديد من البلدان النامية ، مازال الاقتراض الخارجي لتمويل المشاريع القطاعية والمتحدة القطاعات التي تحتوى على عناصر مهمة للتنوع البيولوجي ، مازال أكثر أهمية من المنح الخارجية المتاحة من مصادر دولية .

58- ونظراً لطبيعة التنوع البيولوجي كسلعة عامة عالمية ، فإن الاستثمارات في التنوع البيولوجي لا تستطيع بالكاد أن تولد إيرادات كافية وفورية لسداد القروض الأجنبية ، وأسهمت بذلك في الصعوبات التي تعترض الحفاظ على الملاعة المالية الوطنية بالعلاقة إلى الديون . وقد واجه عدد من البلدان النامية من وقت لآخر ، وخصوصاً منذ أوائل الثمانينيات ، أزمة في الملاعة المالية ، بدأت أولًا في منطقة أمريكا اللاتينية وامتدت بعد ذلك إلى أفريقيا وأسيا . واستجابة لأزمة الديون الواسعة الانتشار ، أدخلت البلدان / الشركات الدائنة عمليات إعادة جدولة الديون من خلال آليات غير رسمية ، مثل نادي باريس للديون الرسمية ونادي لندن للديون التجارية ، بشرط أن تتعهد البلدان المدينة بتنفيذ برامج التصحيف الهيكلي . وأصبحت الحاجة إلى خدمة الدين عاملًا مقيدًا بشكل متزايد في جهد التنوع البيولوجي لدى الكثير من البلدان النامية ، وخصوصاً البلدان ذات المديونية العالية . فمن ناحية ، كان على البلدان المدينة أن تقلل من اعتماداتها في ميزانياتها على أنشطة التنوع البيولوجي تمشياً مع مقتضيات برامج التصحيف الهيكلي . ومن ناحية أخرى ، ولتوليد عملات أجنبية ، فإن العديد من ممارسات الاستعمال غير المستدام أصبحت أقل مقاومة .

ألف — نادي باريس

59- إن نادي باريس ، طبقاً للمعلومات المنشورة على موقعه على الإنترنت ، مجموعة غير رسمية من الحكومات الدائنة التي تقوم بعملية إعادة الجدولة متعددة الأطراف ، وتخفض في بعض الأحيان خدمة الدين

والمتاخرات على البلدان النامية . ويتخذ نادي باريس مقراراته على أساس كل حالة على حدة وبالاتفاق العام في الآراء . ومعظم عمليات نادي باريس تدرج تحت الفئات التالية : " الشروط الكلاسيكية " و " شروط هيوستون " للبلدان ذات المديونية العالية من بين بلدان الدخل المنخفض والمتوسط ، و " شروط نابولي " للبلدان الفقيرة عاليه المديونية ، و " شروط كولون " للبلدان التي تستوفي شروط الأهلية للاستفادة من مبادرة البلدان الفقيرة المطلقة بالمديونية (أنظر القسم حيم أدناه) . ولا تستخدم شروط أخرى كانت قائمة في السابق مثل " شروط تورنتو " ، و " شروط لندن " (التي حل محلها " شروط نابولي ") و " شروط ليون " (التي يحل محلها " شروط كولون ") . ومنذ عام 1956 ، توصل نادي باريس إلى 368 اتفاقاً بخصوص 78 بلداً ، وبلغت القيمة الإجمالية للديون المشمولة بهذه الاتفاقيات 410 بليون دولار أمريكي منذ 1983 .

-60 أن " الشروط الكلاسيكية " هي الشروط القياسية التي تطبق على إعادة جدولة ديون البلدان التي تطبق برنامجاً موضوعاً مع صندوق النقد الدولي . ونفذت " شروط تورنتو " لأول مرة تخفيفاً قدره 33.33 في المائة من الديون في عام 1988 ، ومنذ ذلك الوقت ارتفع حجم إلغاء الدين إلى 50 في المائة " بشروط لندن " في عام 1991 ، وإلى 67 في المائة " بشروط نابولي " في 1994 ، و 80 في المائة " بشروط ليون " في 1996 ، ومؤخراً إلى 90 في المائة أو أكثر " بشروط كولون " في إطار مبادرة البلدان الفقيرة المطلقة بالديون . وفي سبتمبر 1990 ، وافق دائنو نادي باريس على " شروط هيوستون " التي تضمنت إمكانية إجراء مبادرات للدين مقابل حماية الطبيعة ، ومقابل معونات ، وأسهم في رأس المال أو ديون بعملة محلية . وتتطوّي مبادرات الدين غالباً على قيام الحكومة الدائنة ببيع الدين إلى مستثمر يقوم بدوره ببيع الدين إلى الحكومة المدينة مقابل أسهم في رأس المال شركة محلية أو مقابل عملة محلية يستخدمها في مشاريع في البلد المدين . ويمكن أن تتفّذ عمليات المبادرات هذه بدون حد ، من حيث البدأ ، على قروض المساعدة الإنمائية الرسمية ، وحتى 20 في المائة من المبلغ القائم أو حتى 15 إلى 30 مليون وحدة حقوق سحب خاصة في حالة الائتمانات بخلاف الائتمانات المساعدة الإنمائية الرسمية . ووافق الدائنوون والمدينون في نادي باريس أيضاً على تقديم تقرير إلى أمانة نادي باريس يحتوى على تفاصيل أي عمليات يتم القيام بها . والجدير بالذكر أن جميع شروط نادي باريس التي أعقبت ذلك قد احتفظت بأحكام تتعلق بمبادرات الدين .

-61 منذ إدخال خيار مبادلة الدين في عام 1990 ، تضمنت 100 عملية من بين 134 عملية لمعالجة الدين إمكانية مبادلة الدين في 43 بلداً ناماً : 26 منها في أفريقيا و 7 في آسيا و 9 في أمريكا اللاتينية وواحدة في أوروبا الوسطى والشرقية . غير أن نسبة عمليات معالجة الدين التي احتوت على مبادرات للدين في مجموعة العمليات ، انخفضت من 80 في المائة بالنسبة لشروط هيوستون إلى 54 في المائة لشروط كولون . وليس معلوماً أن الكثير من هذه البلدان ، ولا سيما في بعض بلدان أفريقيا وآسيا ، قد أبرم عمليات لمبادلة الدين بمبادرات لحماية الطبيعة . وربما كان ذلك يعني ببساطة أن بلايين من الدولارات التي أتيحت لعمليات مبادلة الدين بمبادرات لحماية الطبيعة لم يتم النظر فيها حتى الآن .

باء — نادى لندن

62- يمثل نادى لندن تجتمعاً خاصاً من البنوك التجارية الدائنة للبلدان نامية وعضويته ليست ثابتة ، إذ تقوم البنوك التي لها أكبر الديون على بلد يسعى إلى إعادة جدولة ديونه بتشكيل لجنة يشار إليها باسم اللجنة الاستشارية المصرفية أو اللجنة التوجيهية للبنوك التجارية ، لخدمة مصالح جميع البنوك التجارية التي لها قروض على هذا البلد. وتنطوي إعادة الجدولة في إطار نادى لندن على عدة خطوات هي : إعلان مهلة لتأجيل الوفاء بالدين ، وتنظيم عملية الجدولة ، وإنشاء لجنة استشارية مصرفية للجنة توجيهية ، وإعداد مذكرة المعلومات ، وعقد اجتماع استكشافي والتفاوض بشأن الشروط الرئيسية ، والاستمرار في تطبيق برامج اقتصادية قوية .

ج — مبادرة الديون للبلدان الفقيرة المثقلة بالديون

63- في سبتمبر 1996، صادقت اللجنة الانقلالية التابعة لصندوق النقد الدولي وللجنة التنمية التابعة للبنك الدولي على مبادرة في صالح "البلدان الفقيرة المثقلة بالمديونية" بهدف تقديم مساعدة استثنائية للبلدان المؤهلة لها والتي تطبق سياسات اقتصادية سليمة وذلك لمساعدتها على خفض عبء المديونية الخارجية عليها إلى مستويات مستدامة، أي إلى مستويات تمكناها بدرجة مريحة من خدمة ديونها باستخدام إيرادات صادراتها والمعونات والتدفقات الرأسمالية الوافدة إليها. وتتطلب مبادرة "البلدان الفقيرة المثقلة بالمديونية" مشاركة جميع الدائنين متعدد الأطراف، مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي وبنوك التنمية الإقليمية، خارج آليات التخفيف من أعباء الدين التقليدية المقدمة من الدائنين الرسميين الثنائيين والدائنين من القطاع الخاص. وفي أعقاب مؤتمر قمة كولون، تمت المصادقة على مبادرة منقحة في سبتمبر 1999 لمساعدة البلدان الفقيرة المثقلة بالمديونية.

64- تتكون مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالمديونية من مرحلتين. ففي المرحلة الأولى، يجب على البلد، لكي يصبح مؤهلاً للحصول على المساعدة، أن يعتمد برامج للتصحيح والإصلاح (وتأتي أساساً في شكل وثيقة استراتيجية لخفض الفقر) بمساندة من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، وأن تستمر في تطبيق هذه البرامج طوال ثلاث سنوات. وفي نهاية المرحلة الأولى، يجرى لاستدامة المديونية ، وذلك لتقرير وضع الدين الخارجي الجاري للبلد. فإذا كانت نسبة الدين الخارجي للبلاد، بعد استفاد آليات التخفيف من الدين التقليدية، تزيد عن 150 في المائة من القيمة الحالية لنسبة الدين إلى الصادرات، يصبح البلد مؤهلاً للحصول على المساعدة بموجب المبادرة. وعند نقطة القرار، فإن المجلس التنفيذي لكل من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي يقرر رسمياً ما إذا كان البلد مؤهلاً، ويلتزم المجتمع الدولي بتقديم مساعدة كافية بحلول نقطة الانتهاء ، حتى يمكن للبلد أن يحقق وضعاً مستداماً بالنسبة لمديونيته يحسب عند نقطة القرار. وفي المرحلة الثانية، يقوم البلد بإنشاء سجل ثان لمنجزاته من خلال تنفيذ السياسات المقررة عند نقطة القرار وتكون مرتبطة بوثيقة استراتيجية لخفض الدين (المؤقتة). ويقوم جميع الدائنين بتقديم المساعدة عند نقطة القرار. أما توقيت نقطة الانتهاء، فهو مرتبط بتنفيذ السياسات المقررة عند نقطة القرار. وتقدم المساعدة المتبقية عند نقطة الانتهاء.

65- ويجب على البلد أن يفي بمجموعة من المعايير لكي يكون مؤهلاً للحصول على المساعدة الخاصة. إذ يجب بالتحديد أن يكون مؤهلاً فقط للمساعدة الميسرة من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي (البلدان التي تفي بشروط الأهلية للحصول فقط على المساعدة من مؤسسة التمويل الدولية)، ويتعرض لعبء مديونية غير مستدام،

ويتجاوز آليات التخفيف من الديون القائمة، مثل شروط نابولي (التي يمكن للبلدان ذات الدخل المنخفض أن تحصل بموجها على تخفيف لديها الخارجي المؤهل وذلك بنسبة 67 في المائة حسب صافي قيمته الجارية)، وأن يكون لها سجل مستمر من الإصلاح واتباع السياسات السليمة من خلال البرامج المنفذة بمساندة من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي. ونتيجة لذلك، اعتبرت 41 بلدا فقط، معظمها في أفريقيا، مؤهلا للاستفادة من مبادرة البلدان الفقيرة المتقدلة بالديونية، ولم يصل سوى 9 بلدان إلى نقطة الانتهاء حتى الآن. وكانت هذه المبادرة موجهة إلى زهاء 170 مليون دولار أمريكي (بدولارات 1996) من الديون العامة الخارجية، في ذمة هذه البلدان. وكان هذا المبلغ يشكل في المتوسط أكثر من أربعة أضعاف إيراداتها السنوية من الصادرات، ويزيد بكثير عن ناتجها القومي الإجمالي السنوي. ولم يكن هذا المبلغ إلا جزءا صغيرا من إجمالي ديون البلدان النامية التي تزيد قيمتها على 2 تريليون دولار أمريكي. ولذلك، يرى كثيرون أن مبادرة البلدان الفقيرة المتقدلة بالديون لا تقدم إلا عونا ضئيلا جدا في وقت متاخر جدا.

د — مبادرات الدين مقابل حفظ الطبيعة

66- تشير التقديرات إلى أن ما يزيد عن 30 بلدا قد استفادت منذ عام 1987 من البرامج الثنائية لمبادرات الدين وتخفيف الدين مقابل تدابير حفظ الطبيعة ، مما ولد ما يزيد على بليون دولار أمريكي لمشاريع البيئة. ويعتبر هذا المبلغ التمويلي متواضعا جدا بالنسبة للأموال المتاحة من مختلف اتفاقات معالجة الدين وبالعلاقة إلى حجم الديون القائمة، ولكنه مهم من حيث الموارد المالية المقدمة لمشاريع البيئة. وقد تركزت المبادرات الحالية الخاصة بمبادلة الديون بمشاريع حفظ الطبيعة في عدد قليل من برامج الجهات المانحة وعدد محدود من المنظمات الدولية ، مثل مؤسسة حفظ الطبيعة الدولية ، ومؤسسة صون الطبيعة ، والصندوق العالمي للحياة الآبدة. وبسبب ما ينطوي عليه ذلك من تأثيرات، فقد امتنع عدد من منظمات الحفظ عن الاشتراك في هذه المبادرات.

67- تختلف البلدان الدائنة من حيث الأسلوب الذي تتبعه لمبادلة الديون بمشاريع حفظ الطبيعة. ففي معظم البلدان الدائنة، كانت معاملة المطالبات التجارية المضمونة رسميا مختلفة عن مطالبات المساعدة الإنمائية الرسمية. ويسعى بعض الدائنين بنشاط إلى التنازل عن مطالباتهم التجارية المضمونة رسميا مقابل مشاريع الحفظ ، أو أنهم يتقبلون عروضا من المستثمرين للسير في هذا السبيل. ولكن دائنين آخرين لا ينفذون مثل هذا التحويل بسبب غياب أي إطار قانوني أو مخصصات في الميزانية لتمويل مبادرات الدين. وتقوم بعض البلدان الدائنة مباشرة بإلغاء مطالباتها على بعض فئات المدينين ، وهناك حالات أدمجت فيها مطالبات الدين في برامج التعاون الإنمائي التي تطبقها البلدان الدائنة وتحوّل في شكل إلغاء مشروط للديون. وقد أعد التحالف المالي لحفظ الطبيعة مؤخرا دليلا تدريبيا عن مبادرات الدين بمشاريع حفظ الطبيعة وكان معهد التدريب والبحوث التابع لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية نشطا في التشجيع على بناء القدرات العاملة في مجال خدمة الدين في البلدان النامية.

سايغا — توصيات

-68 في ضوء ما تقدم من معلومات، فإن مؤتمر الأطراف مدعو إلى النظر في التوصيات التالية:

التمويل لتحقيق هدف 2010

-1 أن يطلب إلى الأطراف والمؤسسات المانحة أن تضع وتنفذ خطة عمل، ضمن إطار الاستراتيجيات وخطط العمل الوطنية ودون الإقليمية والإقليمية المتعلقة بالتنوع البيولوجي، لتنفيذ برنامج العمل والخطة الاستراتيجية للاتفاقية، وخصوصاً هدف تحقيق انخفاض محسوس بحلول عام 2010 في المعدل الجاري لخسائر التنوع البيولوجي على الصعيد العالمي والإقليمي والوطني.

-2 أن يعترف بأن على كل طرف من البلدان المتقدمة أن يخصص، كحد أدنى، نسبة مئوية من إجمالي ناتجها القومي للمساعدة الإنمائية الرسمية المتعلقة بالتنوع البيولوجي، كخطوة حاسمة نحو تحقيق انخفاض محسوس بحلول عام 2010 في المعدل الجاري لخسائر التنوع البيولوجي على الصعيد العالمي والإقليمي والوطني.

-3 أن يشدد على أهمية تنفيذ الفقرة السابعة من المقرر 16/6 التي دعيت فيها الأطراف والحكومات إلى أن تشارك خبرتها لإعداد وتنفيذ التدابير المالية لدعم الاستراتيجيات وخطط عمل التنوع البيولوجي الوطنية، بالإضافة إلى إعادة النظر في الميزانيات والسياسات النقدية الوطنية لأغراض التنوع البيولوجي، وأن يطلب إلى الأمين التنفيذي القيام بجمع هذه المعلومات وتوزيعها.

المساعدة الدولية للتنوع البيولوجي

-4 أن يأخذ علماً مع التقدير بالوثيقة بعنوان "أشرطة المعرفة الموجهة لتحقيق أهداف اتفاقيات ريو 1998/2000" ، التي أصدرتها لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، ويدعو منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي إلى أن تقدم المعلومات عن إحصاءات التدفقات المالية المتعلقة بأهداف الاتفاقية ، إلى مؤتمر الأطراف في اجتماعه الثامن.

-5 أن يبحث الأطراف والحكومات ومؤسسات التمويل ووكالات التنمية، بالإضافة إلى الجهات المانحة الأخرى، التي لم تفعل ذلك بعد، على الإعلان عن مشاريعها الممولة والمتعلقة بالتنوع البيولوجي وذلك على موقع كل منها على الإنترنت، وأن تبلغ الأمين التنفيذي بقائمة هذه المشاريع.

-6 أن يطلب إلى الأمين التنفيذيمواصلة الجهود لتجمیع وتوزیع معلومات التمویل المتعلقة بالتنوع البيولوجي، من أجل رصد الوضع التمويلي، وتحديد الفجوات في الأنشطة التمويلية وإعداد البدائل.

تمويل برنامج عمل الاتفاقية

-7 أن يدعى الأمين التنفيذي، بالتعاون مع المنظمات الشريكة المناسبة، إلى تقديم المساعدة في إعداد المبادرة وتطوير اقتراحات المشاريع أو البرامج لتعزيز الجهود الرامية لتمويل برنامج عمل الاتفاقية بالعلاقة إلى مجالاتها المواضيعية والقضايا المشتركة بين عدة قطاعات.

-8 أن يقرر أن الطلبات الموجهة إلى الجهات المانحة والوكالات ذات الصلة يجب أن تدمج في مقرر واحد، بما في ذلك تحديد القضايا ذات الأولوية التي سقدم المساعدة للمجالات المواضيعية والقضايا المشتركة بين عدة قطاعات بالإضافة إلى بناء القدرات.

-9 أن يطلب إلى الأمين التنفيذي أن يضع اقتراحات بمشاريع ملموسة، لكي ينظر فيها مؤتمر الأطراف في اجتماعه الثامن ويافق عليها ، للمساعدة في تنفيذ برنامج عمل الاتفاقية.

المبادرة العالمية بشأن دور القطاع المصرفي وقطاع الأعمال في التنوع البيولوجي

-10 أن يقرر إنشاء مبادرة عالمية بشأن دور القطاع المصرفي وقطاع الأعمال في التنوع البيولوجي لإشراك القطاع الخاص في تنفيذ الاتفاقية، ويطلب إلى الأمين التنفيذي، بالتعاون مع المبادرات المالية التابعة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، ومع المنظمات الإقليمية والدولية المناسبة الأخرى، أن يعقد اجتماعاً لفريق عمل دولي تكون مهمته صياغة برنامج العمل يتضمن الأهداف والآليات للإشراك والهيكل التشغيلي، وذلك لخدمة المبادرة العالمية بشأن دور القطاع المصرفي وقطاع الأعمال في التنوع البيولوجي.

الدين الخارجي والتنوع البيولوجي

-11 أن يدعوا جميع البلدان الدائنة، وخصوصاً أمانة مبادرة البلدان الفقيرة المتقolla بالمديونية، إلى النظر في إلغاء جميع الديون التي استخدمت في مجال الحفظ والاستعمال المستدام لتنوع البيولوجي.

-12 أن يطلب إلى الأمين التنفيذي، بالتعاون مع المنظمات الشريكـة المناسبـة، تنظيم ورشة لبناء القدرات للتشجيع على التطبيق الأوسع لمبادرات الدين مقابل حفظ الطبيعة وما يتصل بها من مبادرات.
